

وانه قد خذت النكاح
الغفران طراه هنا

بدا حذ بطله ان وعده وابعاه وقت صلواته طرحة بذه جينيد منو حو
عن تسليمه شرعا كونه مستحقا للتطهير به وبهذا فارق ما اوله منتهى ما
وهو تعلقه بصدقه في وجهه او طول بديون فوجب له بطله حيث حو للصدقة
كاخر به في الجمع وان احتجالي هبته اوجبه في الوقت كطعن المستحب
المشتركي او احتياجا ملكه ان ثبته فلا يبطل ذلك للمحاجة واطلوا
ما في التيمم اي واطلوا التيمم من قبل الماء او ثبته بيد الماء او
المشتركي او المشتركي لبقائه على ذلك للمالك وعليه استزاده فان لم
يقدربتم وصل وعليه فضلا الصلاة التي في الماء في وقتها المقصود اما
اذ لم يبق من الماء شي فوجب تيممه وصلاته به فضلا في الافراقة في الوقت
وسبب في دياتنا في بي برضا لنا وبها الواردون في مقام صبيح
لما قايما واحدا وقد تباوه مع الصلاة شه وفي المستزكي التي تباوه
جمع من العراة اي وتيمم في العراة بقبيلتها انها وبها اليد في كل من
هذه القوم بعد وقتها اي الصلاة استمع صبره ان انما بوجه
بل يصلي في الوقت يستحبها وقاعدت عار رابلا فضلا انه عاجز في
احماله في حينه عند بصره فادر اما اذا في وقتها في الوقت
يجب بغير عكسه من الصلاة ما يبع رابعة في صبره بصبره
وقايما ويستتبرأ واطل اي وحطش رقيب تيمم في وقت الصلاة
سعه باسكان العراة بالانظر اي ح الملت ماله بجمعه الرقيب
وشرب مائه حذ للمصنفة وفيه للماء في ذلك المكان والزمان عرفه
اي عن الرقيب لو ان في الملت بدل الماء الذي فيه قال في الجمع
واذا عرف منه مع انه مشرك في المسئلة انه قادر على استعماله بلا
صنعة يد وتيمم بجرحة والكسر والخلع في محل الطهر للضيق
من زيادته اي عند خشية الحذور في ان يحمر ذلك الحصر
الطهر تيمم فقط والاشتم مع غسل ما تحت من اعضا الطهر لاني
عليه تيمم العتول لا تدعى فتارة ولو قد وجب غسل اليدين
وهو حل فيما صحت اطراف السائر في غسل ما تحت غسله
ولو بصحة طهارة فان تصدق رابطة ماء بالا فاضة ومع
عما السائر في الغسل الماء ان يبارر بلصوقا وجره وكان
المستزكي من اعضا الطهر اما المسم فاصح عن ابن عمر واما
فلا يجمع للصنعة بل يجمع في الماء التيمم

ادون المهمات في العدم والامر والامر
وبالامر في الاخرة نظرا لظن
الامر في الرشد في المظن وهو الا
علا لاني ابي وقتي في امر الا
قد داه ولا بد ان اجدهم
لا فرق بين الرشد والحسن
اطلوه في حذ في الماني العدم
المعطر والمفخرة وهو سطر الاستوال
ان السخ حله فاللعنهم
اي متغيرا بجم ونه حذ في ابي

وحدوه من علة
مالم لم يبق من قاي

مذوبة مما اذا كان يرمي للافراقة بوجع الوطد واثمة له فيه
لوق الما كان استطاطا للمعان فان قرص العرر صرا او حذ لقر
اللاية فيه ولودون قيمة في الاملاف غير مثل الما كسر المشركين
وخرج نظا الرقيب طهره فلا ييمم الملت لاجله بل يغسله به فان فضل
سكنا الرقيب في الامر للاولى بما كان او حذ او حذ بصره للاولى
به وقد حضر حيا حو اليه جصلة اي الماء وجره عند خشية وذا
عند الساعه لظاهي تحت حفظ المصنفة فتر ان لم يبق طاهي
او فضل منه شي جعل يلبس ولو لم يمتحن لان ذلك حاكمه امره
فخص ما كمل اطهاره في الحى سجد الما ولا يمتحن احتياجا الملت
اي يكون وارث ووجه فان احق سينان ووجه الما قبل موتها
جمل الملت او لا لسفته وان يموت حله اي دفعه او من ساكن يقع
ان يوجد الما بعد اي بعد موتها فلا افضل جمل قال في المهمات
والفاس ان يلقى بموتها ماما اذا لم يعلم هل ماتا معا او
الترتيب او هل الترتيب وجمل السابق او في قال في الاقرب
امنا الا افضله بعلية الظن بكونه ارب الارجحة فلا يقد
الخطية والنسب كما ذكره في نقله الا فضل من الحائز الامام
فلم يفرع بسلطان اللام اي لمان استويا افرع منه الما
الترتيب فورا لم يبق من او فضل منه شي جعل الذي حو
من طهره لا يدل له فذات صرا حو من تعبير اصله بالحق
لما لم يبق متحصن او فضل منه شي جعل الحائز او المشرك
لعدم خلوها عن الحين غالبا فان احضره الا افضله في افرع
بينهما احدا مما متر فخب وهو لفظ حديثه او من لحد
ومحله اي افر غسله وقصو الحائز بالمعط المذل اوله
بما به او تفرده غسل الحنن لكونه يصفو الخلفة دون وضو
لحدوث التونه فضلا الا ان به الوضو مما لان تفرده الوضو
الغسل فانه لا يجعل الحنن بل الحائز لانه يرتفع به حديثه
بحاله دون الحنن وخرج من التيمم كالمصرق بالوضو ما الوضو
فمنه فلا يجب في الحو الملت بل يصرقه لمن شا الاطاهي
عند الساعه واطهاره ان الترتيب في عتو مندوب والمالك
ووجه الما كالمالك في الما الما اي المولود وان لم يبق